

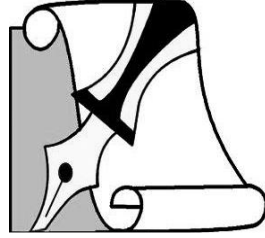


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية
على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استراتيجيات الخروج وخيارات اللاعبين المحليين والدوليين والإقليميين:

اليوم الذي يلي الحرب على غزة!

قد تكون عملية التنبؤ باليوم الذي يلي الحرب الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة أشبه بالولوج إلى العمق السابع أو الثامن في لعبة الشطرنج، حيث ترتفع نسبة الاحتمالات المطروحة بشكل كبير، والتي يدرك العقل البشري بعضها بمرور السنوات، وبشرط التعلّم من الخطوات والأخطاء.

ونظراً للتشابك الشديد في الفعل ورد الفعل المرتقب، الذي يفتح المجال أيضاً أمام المزيد من الاحتمالات، فإن هذه الخيارات والاستجابات لا بدّ لها أن تكون ضمن خطة أو استراتيجية مُحكمة، لغرض تدمير جيش الخصم والوصول به إلى وضع ضعيف، بحيث يصبح تهديد الملك أمراً ممكناً؛ وبالتالي يجب على اللاعب أن يفكر بكل خطوة أو حركة واحتمالات الرد عليها، لأنه يعلم أن أي حركة ستؤدي إلى خسارته قطعة مهمة أو العكس، وإلى فوز واضح المعالم، أو خسارته للعبة بأكملها .

وإن لم يعترف الكيان الصهيوني، إلا أنه عملياً اتخذ الخطوة الأولى عقب عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في الكيان المحتل، مُحمّلاً بنقل اليمين المتطرف، والديني تحديداً، مُفسحاً المجال أمام المزيد من أسرلة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس، والمزيد من تضيق الخناق على الجانب الفلسطيني باعتباره الخصم الأضعف، سيما مع الانفتاح العربي على التطبيع، حيث ردت "حماس" في السابع من أكتوبر بحركة مباغته لم تكن في حسابات الكيان الإسرائيلي. ولعلّ الأفاق التي وصلت إليها تردّات العملية لم تكن في حساب أي من اللاعبين المحليين والإقليميين أو الدوليين .

وانطلاقاً من التطورات الأخيرة، سنتلمّس سيناريوهات متداخلة في العديد من الحالات، مُحاولين تفكيكها في الآتي من المعطيات:

مشتركات السيناريوهات المحتملة

تتشرك مختلف الاحتمالات من معطى رئيسي "أرض غزة ومن سيكون عليها"؛ أو بمعنى آخر: استمرارية الوجود الفعلي لحركة حماس ولعموم الفلسطينيين في غزة بحدودها ما قبل السابع من أكتوبر من عدمه .

السيناريو الأول:

تمكّن الكيان الإسرائيلي من تحقيق مبتغاه على أراضي غزة؛ أي عملية تهجير شبه كاملة لسكان قطاع غزة إلى شمال سيناء المصرية؛ ذلك أن احتمال بقاء مقاتلي "حماس" في غزة بعد رفع سقف التوقعات في السابع من أكتوبر أمر غير مقبول إسرائيلياً؛ كما أنه يتعارض والمخطط الإسرائيلي، والذي بات واضحاً بأنه اتجه منذ اللحظات الأولى لتنفيذ مشروعه القديم بضم مزيد من الأراضي الفلسطينية الغزوية في هذه الدفعة، وذلك عبر سياسة "الأرض المحروقة" وتوجيه سكان غزة إلى جنوب غزة ومنطقة معبر رفح تحديداً، تمهيداً للاستيلاء على كامل منطقة غزة، والتي بات من الواضح أن لها خلفية طاقوية متمثلة في المخزون الغازي في بحر غزة، من جهة؛ ومن جهة أخرى، بسبب تأثير سيطرة اليمين المتطرف والديني على القرار الإسرائيلي، والذي يعتقد بمشروع "إسرائيل الكبرى".

من الواضح أيضاً، وبعد الرفض الأمريكي لوقف إطلاق النار الفوري في جلسة مجلس الأمن الأخيرة، وامتناع بريطانيا عن التصويت، في مواجهة الرأي العام الدولي والعالمي المطالب بوقف فوري لإطلاق النار، أن هناك "قطبة مخفية" تتعلق بتمديد الوقت للجانب الإسرائيلي؛ علماً أن العاقل يدرك بأن الوضع قد لا يتغير بعد شهر، وفق بعض التسريبات حول "تحديد أمريكي لإسرائيل بأن لديها حتى آخر السنة الحالية".

هناك ثلاثة معطيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف المصري، ومن خلفه السعودي، في المرحلة القادمة، ومن شأنها أن تؤثر في مجرى الأحداث في غزة وتبعاتها:

1- إعادة تسويق بعض وسائل الإعلام العربية لمقولة إن مشروع توطين سكان غزة في سيناء هو مشروع قديم، تم العمل عليه إبان حكم الرئيس المصري "الإخواني" السابق محمد مرسي، وإن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قد رفض هذا المقترح بالمطلق، علماً أن هذا المشروع يعود إلى السبعينات من القرن الماضي.

2- رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، أعلن أخيراً عن خطة للتنمية الاقتصادية والعمرانية في شمال سيناء بقيمة نحو 363 مليار جنيه (نحو 12 مليار دولار)، خلال السنوات الخمس المقبلة، وعن إنشاء مناطق حرة ولوجستية وتجارية وصناعية في شمال سيناء بتكلفة 3.5 مليارات جنيه، من بينها منطقة لوجستية في رفح لخدمة حركة التجارة بين مصر و"جيرانها". وهو ما اعتبره مراقبون " يعطي إشارات متضاربة بشأن توقيت انعقاده والإعلان عما جاء فيه، خاصة أنه جاء في خضم ما أثير عن وجود خطط إسرائيلية بدعم أميركي لتهجير سكان قطاع غزة إلى شمال سيناء. الناشط

السياسي السيناوي، حسام فوزي جبر، اعتبر أن "تزامن المؤتمر الحكومي عن تنمية وتعمير شمال سيناء مع يجري في قطاع غزة، يعيد إلى الأذهان الخطوط العريضة لخطة صفقة القرن التي اعتمدت حلًا اقتصادياً بدلاً من الحلول السياسية." هذا مع العلم بأن السيسي يواجه تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، إضافة إلى ضغوط أمريكية -إسرائيلية وإجراءات مالية للمساهمة في فتح سيناء أمام التهجير الفلسطيني من غزة.

3- بدء الانتخابات الرئاسية في مصر يوم الأحد القادم، ولمدة ثلاثة أيام، والتي من المرجح (99.9 بالمئة) أن يفوز فيها الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي، ليبدأ ولايته الثالثة في الحكم، وستصدر نتائجها في 18 الشهر الجاري. وهنا يكمن التغيير الأساسي؛ هل سيعمل السيسي في مطلع الولاية الثالثة، وبعد عبور مرحلة الانتخابات، من المحافظة على رفضه القطعي لتهجير سكان غزة إلى سيناء، أو أنه سيعمد إلى اتفاقات بعود مالية وصفقات اقتصادية تتوافق وتطلعاته إلى إعفاء مصر من مجمل ديونها الدولية، والتكفل بتبعات تمويل مشروع التهجير؛ وهي على غرار توقعاته إبان التنازل عن جزيرتي تيران وصنافير للمملكة السعودية لقاء مشروع "جسر الملك سلمان"، الذي يربط مصر (شرم الشيخ) وجنوب سيناء عبر تيران وصنافير بالمملكة من جهة منطقة تبوك، التي يتربّع عليها مشروع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان "نيوم"، والذي يدخل مباشرة في مشروع صفقة القرن الكبرى التي صدعت الأذان خلال مرحلة رئاسة دونالد ترمب، والتي تتمحور حولها رؤية 2030؛ ومن المفترض أن تشكّل التكنولوجيا الإسرائيلية تحديداً رافعة أساسية لها. ويبدو أن الجانب المصري قد تلقى عروضاً دفعته إلى الإعلان الحالي عن إنشاء هذه المناطق اللوجستية والتجارية والصناعية؛ بالإضافة إلى ما نُقل حول إنشاء مستشفيات في شمال سيناء، وهو ما يفتح المجال أمام تهجير، أقله اقتصادي، للغزاويين "جيران مصر" شمال شرق سيناء!

وزيرة استخبارات الكيان الصهيوني، غيلا غملائيل، وفي وثيقة داخلية، كانت قد أوصت بخطة لتهجير سكان غزة إلى سيناء، وتتضمن مراحل ثلاث: إنشاء مدن من خيام في سيناء جنوب غرب القطاع، وإنشاء ممر إنساني لمساعدة السكان، وبناء مدن في منطقة شمال سيناء. كما تدعو الوثيقة إلى إيجاد تعاون مع أكبر عدد ممكن من الدول حتى تتمكن من استقبال الفلسطينيين المهجرين من غزة، وترك الباقي في غزة المعاد بناؤها.

هذه الوثيقة الإسرائيلية سبقتها مذكرة أرسلها الرئيس الأميركي جو بايدن في 20 أكتوبر/تشرين الأول، إلى مجلس النواب، باعتماد 106 مليارات دولار للتعامل مع "الآثار الإنسانية العالمية" للحرب في أوكرانيا وقطاع

غزة؛ وتضمّنت جزءاً خاصاً بعنوان "مساعدات الهجرة واللجوء" إلى البلدان المجاورة لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

كلام كلٍ من غملائيل ومذكرة بايدن يكشف أبعاده معلّق صهيوني بقوله إن "الشّدّ والجذب الدبلوماسي بين إسرائيل ومصر حول فتح معبر رفح سيُسهّم في تقرير مستقبل قطاع غزة والحرب برمتها". لذلك هو يدعو إلى "زيادة الضغط على قطاع غزة حتى يتمكّن مئات الآلاف من الجوع والعطش في نهاية المطاف من اختراق معبر رفح"، ما يعني أن الكيان المحتل سيعمل على خلق هذا الخرق لتدفّق اللاجئين في جنوب القطاع إلى سيناء، لوضع مصر تحت الأمر الواقع. وفي هذه المرحلة سيتحرك الجميع لتقديم مساعدات مالية لمصر من أجل استيعاب الفلسطينيين.

ولتحقيق هذا السيناريو، لا بدّ من الإشارة إلى متغيرات سوف تؤثر فيه، والتي تتمثل أولاً، على المستوى الداخلي، بمدى قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في ظل تدمير شبه كامل للبنى التحتية الفلسطينية، وقدرة "حماس" على مواجهة الآلة العسكرية والقدرة التدميرية الإسرائيلية من جهة؛ واستيعاب آلام القاعدة الشعبية، والتأكيد على عدم السير في مخطط التهجير، من جهة أخرى، لأنه سيكون أشبه بالحركة أو الخطوة التي "نخسر فيها كل المعادلة على عظم التضحيات"؛ ليس فقط في غزة، وإنما في الضفة الغربية وعموم فلسطين المحتلة، الأمر الذي يرتبط ارتباطاً جوهرياً مع معادلة توسيع الحرب في المنطقة، من خلال دخول لاعبين إقليميين ودوليين في "المعادلة العسكرية" منعاً لانهايار قطاع غزة وحركة حماس، لما يحمله ذلك من تبعات شديدة الخطورة على كلّ المنطقة.

وبالتالي فإن نجاح الكيان في تحييد حركة حماس من غزة، من شأنه أن يُلقي بآثاره القاتمة على معادلة "وحدة الساحات"، على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والإعلامية؛ وفي النهاية الأمنية - العسكرية، خصوصاً أن العدو سيعمد بعد "طوفان الأقصى" والهزائم التي طالته على مستوى الاستخبارات والعسكر والرأي العام الدولي والإقليمي، إلى استعادة معادلات ما قبل 1982 ورؤيته التوراتية، سيما مع قاعدة شعبية أكثر تطرفاً، وأقلّ مراعاة للرأي العام الدولي، وأكثر عنفاً، مع تأييد غربي رسمي، ولاحقاً عربي، إذا ما نجح مخطط التهجير إلى سيناء، لأن "إفراغ السكّان مع تطبيق السيادة الإسرائيلية يعني انتصاراً ساحقاً سيعيد الردع في جميع القطاعات، ويعزّز اتفاقيات أبراهام، ويجلب التطبيع مع السعودية" وفق الرؤية الإسرائيلية، وسيتيح المجال أمام تصفية مختلف الساحات المعادية؛ وسيقوم الكيان باستعراض قوّته ضد الجميع، في مرحلة ستغيّر الشرق الأوسط لأجيال قادمة؛ وسيعيد الكيان رسم السياسات والتموضعات العسكرية والأمنية، الإقليمية والدولية.

لكن حتى الآن لا تزال قدرة "حماس" على المقاومة قائمة، فيما القاعدة الشعبية في غزة، وعلى الرغم من عظيم التضحيات، تعي بطريقة عميقة اجتماعياً، أنه لا خيار لها سوى المقاومة، أو ستواجه نكبة جديدة خارج السجن الإسرائيلي في قطاع غزة. ومن الواضح كذلك أن وجود المرتزقة الأمريكيين مع الجيش الصهيوني، وكل أنواع الدعم لهذا الكيان، لن يُمكن العدو من تسجيل نصر ميداني حاسم في غزة، بعد مرور ما يقارب 70 يوماً على الحرب؛ هذا إلى جانب النصر الكبير للقضية الفلسطينية في مواجهة الرواية الإسرائيلية التقليدية، والتي دفعت بدول أوروبية داعمة للكيان إلى إضفاء بعض التعديلات على مواقفها الرسمية في جلسة مجلس الأمن الأخيرة.

وليس من المبالغة القول إن المعركة الأساسية لم تُخض على أراضي غزة فقط، وإنما في ساحة الوعي الشعبي العالمي، حيث فتحت المجال أمام الاجيال الغربية لمساءلة حكوماتها حول القضية الفلسطينية، وحول الملفات الداخلية والخارجية، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي ملفات كشفت بعض أسوأ ما في تاريخ العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية في عالم معولم معلوماتياً؛ فقد طُرحت العديد من الأسئلة والشكوك، سيما المتعلقة بالعراق والوجود الأمريكي في المنطقة، ورواية الحادي عشر من سبتمبر، ومسؤولية الإدارة الأمريكية حينها، بالتنسيق مع الصهيونية، لخلق "بيرل هاربر" جديد، دفع باتجاه احتلال أفغانستان والعراق وتدمير العديد من الدول العربية والإسلامية. وعندما يستيقظ الوعي لا يمكن إعادة ضبطه بسهولة.

بالتالي، وفي حال فشل المخطط الصهيوني من خلال استنفاد قدرات الكيان على فرض معادلته على غزة، مع فرض وقف إطلاق نار عليه، فهذا سيُعدّ نصراً لحركة حماس، ما سيفرض وقائع جديدة على أرض المعركة الكبرى؛ أي على كل أراضي فلسطين، حيث سيُشكّل النصر المذكور رافعة مهمة لحركة المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدو من جهة، وفي التأثير في أي انتخابات فلسطينية لاحقة، من جهة أخرى.

والذهاب في هذا الاتجاه يضعنا أمام السيناريو الثاني، في اليوم الذي يلي انتهاء الحرب على غزة. فعلياً، نكون في مواجهة تطبيق السيناريو الثاني غير المقبول إسرائيلياً حتى الساعة؛ ولكنه قد يشكّل مخرجاً أقل إخراجاً للإسرائيلي في حال اقترابه من الخسارة الكبرى في مواجهة "حماس".

ويتمثل هذا السيناريو بدخول وساطات دولية وإقليمية على خط الحرب، تدفع باتجاه حالة من اثنتين:

1- الحالة الأولى: فوز واقعي مع قبول دولة فلسطين بعاصمتها القدس كواقع يُفرض على الإسرائيلي، أي "حل الدولتين"، وتسلم السلطة الفلسطينية إدارة قطاع غزة بعد ترتيبات تُدخل "حماس" تحت جناح السلطة الفلسطينية الموسعة والمعدّلة برئاسة توافقية جديدة؛ تعديلات تفرضها القوّة المحقّقة ل"حماس"

باعتبارها الذراع العسكري للقضية الفلسطينية والمدافع القادر على فرض معادلة قوّة في مواجهة العدو. لكن هذا السيناريو دونه المعارضة السياسية للجناح اليميني والمتطرف في الكيان المحتل، لأنه من المفترض أن يعيد رسم السياسات تجاه المستوطنات الصهيونية؛ وبالتالي الحلم باستعادة "يهودا والسامرة"؛ أي معظم أراضي الضفة الغربية المحتلة، ويحطّم النوايا الإسرائيلية بوضع اليد على مخزون الغاز الطبيعي في بحر غزة؛ وبطبيعة الحال، فإن الدولة الفلسطينية لن تكون من دون العاصمة، أي القدس الشرقية؛ وهو ما دونه مخاطر تطل وجود هذا الكيان، سيما بعدما رفع سقف آماله عندما أقدمت أمريكا على نقل سفارتها إلى القدس باعتبارها عاصمة للكيان؛ وهذه الحالة تستدعي تغييراً جوهرياً، أقله ظاهرياً في الحكومة الإسرائيلية.

2- الحالة الثانية: لا فوز كاسحاً لحركة حماس، ولا هزيمة مدوية للكيان المحتل، حيث يتم التوصل إلى نوع من التفاهات التي تنطلق جغرافياً من معطيات الأمر الواقع الذي فرضته المستوطنات الإسرائيلية إلى حينه (6 أكتوبر)، فتستلم السلطة الفلسطينية في الضفة مسؤولية قطاع غزة، مع توسيع إطار السلطة لتشمل "حماس"؛ وتتسلّم السلطة ربما شخصية توافقية بين الفلسطينيين، مع الإبقاء على توافقات السلطة مع الكيان الصهيوني، بطريقة أو بأخرى؛ وهذا من شأنه إعادة إشعال الفتنة الداخلية بين الفلسطينيين لاحقاً، نظراً للانقسامات التي خلفتها العقود الماضية. ولعلّ هذا السيناريو هو أفضل ما تتمناه الإدارة الصهيونية، وسيكون أقل تكلفة أيضاً من الاحتمال الأول، أو من احتمال دخول قوات دولية أو عربية إلى الأراضي الفلسطينية في غزة، كما اقترحت بعض الفاعليات الدولية والعربية، وهو الأمر الذي رفضه نتنياهو رفضاً مطلقاً، مُلمحاً إلى أن القوات الدولية لم تقدّم تجربة مشجعة في هذا الإطار، في إشارة إلى دورها في لبنان؛ طبعاً إلى جانب أن دخول قوات دولية من شأنه أن يقيد اليد الإسرائيلية لجهة استمرار الاعتداءات على الجانب الفلسطيني .

وكلا التوجّهين في السيناريو الثاني سيُشكّلان خطوة على مسار الهجرة الإسرائيلية المعاكسة من الأراضي الفلسطينية، لأنها ستمهد لفكرة الكيان غير المستقر دائماً وأبداً، خاصة في ظل الأزمات الداخلية والانقسامات التي خفّ صداها حالياً بسبب الحرب ضد غزة والتعتيم الإعلامي عليها، مع تعاضد دور اليمين المتطرف؛ إلا أنها ستستعيد رونقها بعد توقّف صوت الصواريخ، ما سيُشكّل ضربة قوية لمختلف القطاعات والمؤسسات الرسمية والخاصة، سيما المالية والتكنولوجية والاقتصادية، والتي قد تخفّف من حدّتها تغييرات تطل بعض وجوه السلطة الفلسطينية وتلك التي في الكيان.

ما بين الثامن من الشهر الحالي والحادي عشر منه، أربعة أيام تحوّل فيها الموقف الإسرائيلي على لسان وزير حرب الكيان، يوآف غالانت، حين قال إنه يرى "مؤشرات على أن حركة حماس بدأت في الانهيار في غزة"، وأن الكيان "لا ينوي البقاء في غزة، وأن إسرائيل منفتحة على جميع البدائل بشأن من يتولّى زمام الأمور في غزة ما دام لن يكون معادياً لإسرائيل"؛ كما أن "إسرائيل منفتحة كذلك على إمكانية التوصل إلى اتفاق مع جماعة حزب الله .. شريطة أن يتضمن الاتفاق منطقة آمنة على الحدود وضمانات مناسبة". هذا التحوّل المخادع تزامن مع طلب "إسرائيل" هدنة مؤقتة، تسعى من خلالها لإعادة التفاوض في غزة، سيما بعد التقارير المصوّرة حول حجم الخسائر الفادحة التي مُني بها جيش الكيان، وخصوصاً في الأيام الأخيرة.

وفي الوقت الذي يُعدّ هذا الكلام تلويحاً بإمكانية تنفيذ السيناريو الثاني، إلّا أن عمل الآلة العسكرية الإسرائيلية على أرض الواقع يؤكد على استمرار سياسة "غزة منزوعة السكّان".

اليوم التالي بعد حرب غزة واللعب الدولي:

تزامنت التحوّلات المذكورة آنفاً مع حراك روسي لافت على مستوى ملف الصراع في المنطقة؛ ما بين استقبال موسكو للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، وزيارة الرئيس بوتين للسعودية والإمارات، وتلقّيه اتصالاً هاتفياً من رئيس حكومة العدو، أقل ما يُقال فيه بأنه اعتراف إسرائيلي فاضح بالدور الروسي المساعد في حل الصراع (مع تراجع الدور الأمريكي نتيجة انحياز أمريكا المطلق لإسرائيل في الصراع القائم)؛ وهو أمر كان الكيان يعارضه بشدّة منذ عقود، وقد ازداد بعد حرب أوكرانيا والتأييد الإسرائيلي للرئيس الأوكراني زيلينسكي، الأمر الذي زاد من الفجوة في العلاقات بين روسيا وكيان الاحتلال.

إنّ المعارك غير المباشرة الجارية في المنطقة بين المعسكر الشرقي (روسيا - الصين - إيران) والمعسكر الأمريكي وحلفائه، وتحديدًا على خلفية الصراع المتصاعد في غزة، جعلت هذا الصراع أكثر وضوحاً. وهذا ما تجلّى في أروقة الأمم المتحدة، من خلال إطلاق المواقف الدولية والإقليمية المتعارضة حول "طوفان الأقصى" والجرائم الإسرائيلية بحق أهل غزة، وصولاً إلى الطعن الإسرائيلي العلني للولايات المتحدة من خلال الإقرار بأهمية الدور الروسي في احتواء المأزق الإسرائيلي (وإن كان على مضض، كونه يأتي للضغط على الإدارة الأمريكية لتقديم مزيد من الدعم المالي والعسكري والإعلامي، بعدما عبّرت الأخيرة عن عجزها في بعضه، مع تمريرها مساعدات مالية من خارج الأطر القانونية لمساعدة الكيان، وفي ظل معارضة تتّسع يوماً بعد آخر)، والعمل على أداء دور دبلوماسي لاحتواء تبعات الأزمة، ما يُنذر بهزيمة إسرائيلية، سيما أن الولايات المتحدة ليست في موقع يُخوّلها حالياً الدفاع عن الكيان، عسكرياً أو مالياً، بشكل مباشر.

بالمقابل، سمحت الحرب الإسرائيلية على غزة بعد "طوفان الأقصى" لروسيا بإعادة تأكيد نفسها كقوة دبلوماسية في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار جرت مباحثات هاتفية بين المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، منفصلة، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صالح رأفت، وممثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر الطاهر، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق، وذلك بين يومي الـ10 والـ11 من ديسمبر الجاري، بمبادرة من الجانب الفلسطيني، والتي أكد فيها الجانب الروسي على "أهمية استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش في سلام وأمن مع إسرائيل"، ما يعزز الحالة الأولى من السيناريو الثاني.

وكما عززت نتائج "طوفان الأقصى" آمال الكرملين في تغيير المزاج العام الدولي تجاه الحرب في أوكرانيا، هي عززت أيضاً لديه القناعة بأن نظام العلاقات الدولية الذي ساد منذ التسعينات بقيادة أمريكية بدأ عملياً بالأفول والانحيار. وهذا الانحيار سيترك آثاره على القارة العجوز، إذ إن القوة الأمريكية هي التي حافظت على تماسك حلف شمال الأطلسي (الناطو)؛ وبالتالي قد نشهد عودة إلى سياسة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والمتمثلة في الانسحاب من مجمل المسؤوليات الدولية المكلفة مالياً وعسكرياً، من جهة، مع عدم تحقيق أي تقدم على مستوى إمدادات الطاقة إلى أوروبا بعد تفجيرات نورد ستريم 1 و2، ما من شأنه أن يدفع أوروبا باتجاه روسيا والصين، ولو كدول مفككة عن الاتحاد.

وأول تبشير هذا الانحيار عبّر عنه التحذير الأمريكي على لسان الرئيس الأمريكي، الشريك الرئيسي في المجازر الإسرائيلية، فوق الطاولة وتحتها، جو بايدن، بأن "إسرائيل بدأت تفقد الدعم الدولي" ودعوته ننتيا هو إلى "إجراء تغيير على حكومته اليمينية المتطرفة"، مُعتبراً أن حكومته "ترفض حل الدولتين". وهذه حركة ثلاثية الأهداف من إدارة بايدن تسعى من خلالها إلى:

1- استعادة بايدن الكرة من اللاعب الروسي، وهو الذي كان أكد سابقاً بأنه لا يمكن السماح لبوتين أو "حماس" بالفوز.

2- كون بايدن يواجه خسارة واضحة في الداخل الأمريكي استناداً إلى استطلاعات الرأي التي تجري بين الحين والآخر، على خلفية موقفه من الحرب على غزة ودعمه المطلق للكيان، في الوقت الذي انطلقت فيه الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة بكلّ حدّة .

3- تُدرك الإدارة الأمريكية أنه لا يمكن لها التوافق مع ننتياهو (لأسباب تتعلق بالوضع الداخلي للأخير) حول آليات مقنعة لبقية الأطراف، بحيث تتمكن من خلالها الإدارة من إيقاف التوغل الروسي في المنطقة واستعادة هيبتها المهدورة في الساحات العراقية والسورية واليمنية، والتي تتهدد مصالحها المتمثلة في البقاء في العراق وسوريا، وفي ممر التجارة الرئيس في البحر الأحمر؛ ولاحقاً في شرق آسيا.

ويبدو أن التحركات الروسية الأخيرة قد أثارت مخاوف الرجل الأول تأثيراً في إدارة بايدن، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، والذي قام بمجهود كبير منذ السابع من أكتوبر لدعم الموقف الإسرائيلي، ولو على حساب موقع أمريكا الدولي؛ إلا أن التطورات على الأرض قد بدأت تفرض تأثيرها على الساحة الدولية، ممهدة لخطاب دولي جديد، من شأنه أن يكبح جماح الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ويوقف اندفاعتها، ويعيد صياغة موقع ودور كل من "حماس" والسلطة محلياً، ومحور المقاومة إقليمياً، كما الدور الروسي والصيني في إطار النظام الدولي المرتقب.

على المستوى الإقليمي:

من أبرز التحوّلات التي قد تشهدها الساحة الإقليمية في حال فوز "حماس"، أو على الأقل تقدّم "حل الدولتين" والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، في ظل وساطة دولية بزعامة روسية وتنسيق مع إيران، وربما مع دول عربية وإسلامية، إذا لم يُسحب البساط من تحت أرجلها:

1- استعادة رونق الجماعات الإسلامية في المنطقة؛ وهو ما سيرك تأثيره على عدد من الدول العربية، وقد تكون مصر أبرزها، مع سؤال جوهري يتعلق بمدى فاعلية الدور التركي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ وهو ما سيرجح وفق هذا السيناريو، وفي حال الهزيمة الصهيونية، مع محاولات تركية حديثة لإعادة تلميع صورتها في الشرق الأوسط؛ وكلا الأمرين سيتضارب مع التوجهات الاستراتيجية الروسية لاحقاً.

2- الانسحاب الأمريكي من كل من سوريا والعراق، ولو بعد حين، مع حفظ أمن سوريا من الضربات الإسرائيلية المباشرة.

3- تحوّل اليمن شرعياً إلى لاعب استراتيجي في المعادلات الدولية والإقليمية؛ وهو ما يتعارض مع المصالح السعودية والإماراتية والإسرائيلية والأمريكية.

4- تثبيت موقع الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها أحد مفاتيح الحل الرئيسية في الشرق الأوسط.

وفي الختام ، يمكن التأكيد على أن المعركة في غزة وفي المنطقة مستمرة، مع احتمال دخول معطيات جديدة من شأنها تغيير المعادلات. وسيبقى اعتبار "طوفان غزة" حركة كبرى أربكت النظام الدولي الذي كان يعمل على منع الانهيار، فسرع "طوفان الأقصى" مقدّمات هذا الانهيار؛ وهو انهيار ستختفي معه منظمات وقوى دولية، وبما يمهد لظهور نظام دولي متعدد الأقطاب سيحكم العالم إلى أمد طويل.